النمو الحضري المتسارع بمدينة الخرطوم الكبرى: نشأته، مكوّناته، ودوافعه.

عثمان الحسن محمد نور *

* حصل على الدكتوراه في الدراسات السكانية من جامعة متشجن بالولايات المتحدة الأمريكية «مركز الدراسات السكانية» آن آربر ، عام ١٩٨١ .
يعمل استاذاً مساعداً بقسم الدراسات الاجتماعية ـ جامعة الملك سعود .

الملخص

يهدف هذا البحث لدراسة ظاهرة النمو الحضري بمدينة الخرطوم الكبرى ، كأكبر تجمع حضري في السودان ، من حيث النشأة والعناصر والمكونات . كما تهدف هذه الدراسة لتحليل الأسباب الرئيسية التي أدت للنمو الحضري المتسارع بمدينة الخرطوم الكبرى . وتعتمد هذه الدراسة في تحليلاتها على نتائج التعدادات السكانية ومسوحات العينة التي أجريت في السودان خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٨٣ .

وقد كشفت هذه الدراسة أنه على الرغم من تدّني نسبة سكان المراكز الحضرية بالسودان مقارنة بالعديد من الدول العربية إلا أن معدلات النمو الحضري أخذت تزداد بسرعة كبيرة ، قد تؤدي لتضاعف سكان المدن والمراكز الحضرية في أقل من عشر سنوات .

كما كشفت هذه الدراسة عن هيمنة مدينة الخرطوم الكبرى على بقية سكان المناطق الحضرية في السودان . وقد استأثرت هذه المدينة بأكثر من ٣٠ بالمائة من مجموع سكان الحضر بالسودان . كما أشارت هذه الدراسة إلى أن الهجرة الوافدة ، والزيادة الطبيعية ، تلعبان دوراً أساسيا في ارتفاع معدلات النمو السكاني لمدينة الخرطوم الكبرى . وفي السنوات الأخيرة ازدادت أهمية الهجرة الوافدة كعنصر أساس في نمو سكان مدينة الخرطوم الكبرى . وقد ساعد تمركز رأس المال والاستثمارات الصناعية والتجارية والخدمية بمدينة الخرطوم الكبرى على تدفق تيارات الهجرة الوافدة . ومن جهة أخرى كان لضعف الانتاج الزراعي وقلة الأجور في المناطق الزراعية وغيرها من عوامل الطرد ، أثر في تدفق تيارات الهجرة ، من المناطق الزراعية والريفية لمدينة الخرطوم الكبرى .

مقـــدمـــة

لقـد شهـدت معظم الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية ظاهرة النمو الحضري المتزايد نتيجة لتدفق تيارات الهجرة الوافدة ، ولارتفاع الزيادة الطبيعية (ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيّات) . وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أعداد سكان المناطق الحضرية في العالم قد تضاعفت منـذ عام ١٩٥٠ م . ومن المتـوقـع أن تتضـاعف مرة أخرى قبل نهاية هذا القرن . ويعيش الآن حوالي ثلث سكـان الـدول النـاميـة في مراكز حضرية ، ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٥٠ بالمائة بحلول عام ٢٠٠٠[1] . وتختلف طبيعة النمو الحضري في الدول النامية عن الدول الصناعية في النواحي التالية :

أولاً : إن النمـو الحضـري في الـدول الصنـاعيـة قد استغرق فترة زمنية طويلة ليصل إلى أعلى معـدلاتـه . فبينـما استغـرق النمـو الحضـري في الـدول الصنـاعية أكثر من مائة سنة ، نجد أن ارتفاع معدلات النمو الحضري بصورة ملحوظة لم يستغرق أكثر من عشرين سنة ، وذلك لأن سرعة معدلات النمو الحضري الحالية في الدول النامية تفوق سرعتها في الدول الصناعية .

ثانيـاً : إن ارتفـاع معـدلات النمـو الحضـري في الـدول الصنـاعيـة ، قد صاحبـه تقـدم ونمـو متـوازيـان ، مع المجـالات الاقتصـاديـة والاجتـماعية في المناطق الريفية والحضرية ، على حد سواء ، بعكس ما يحدث الآن في الدول النامية ، حيث ترتفع معدلات النمو الحضري نتيجة لعدم التوازن في توزيع مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بين أقاليم ومناطق القطر الواحد .

ثالثـاً : إن النمـو الحضـري في معظم الـدول الصنـاعيـة قد ساهمت فيـه الهجرة الوافدة بنصيب كبـير ، مقـارنـة بمساهمات الزيادة الطبيعية . أما في الدول النامية فإن العاملين (صافي الهجرة والزيادة الطبيعية) قد ساهما مساهمات متكافئة في تحديد مستويات النمو الحضري .

إن النمو الحضري المتسارع في معظم الدول النامية يشكل عبئاً ثقيلاً على مواردها الاقتصادية ، نسبة لأن معدلات النمو الحضري في تلك الدول لا تتناسب وقدرات وموارد مراكزها الحضرية . كما أن النمـو الحضـري المتسـارع في الدول النامية يجعل بعض التنظيمات الهيكلية والمؤسسات الخدمية بالمراكز الحضـريـة ، غير قادرة على تحقيق أهـدافهـا التنمـويـة في المجـالات الاجتماعية والاقتصادية . ويشير (القطب) إلى أنـه ، «بـالـرغم من أن ظاهـرة التحضـر ونشوء المدن في المجتمعات النامية قد سبق نشوء المدن في المجتمعات المتقدمة من الناحية التاريخية ، إلا أن خبرات الأولى عبر العصور المتعاقبة لم تتبلور في تنظيم أو سيـاسـة ، تستطيـع من خلالهـا أن تواصل التكيف للتغيرات السريعة التي تشهدها في نمو المـدن . ولـذلـك فسـوف تعـاني الـدول النـاميـة من التحضـر السريع ، وستواجه العديد من المشاكل المعقدة» . (القطب ، ١٩٨٤ : ٢٤) .

ومن السمات البارزة للنمو الحضري في الدول النامية أن سكان الحضر يتمركزون بدرجة كبيرة في

العـواصم ومـراكـز الأقـاليم . فقـد تزايـدت أعداد السكان في المراكز الحضرية الكبيرة ، بدرجة فاقت معدلات النمو في المرافق والخدمات العامة . ولم تستطع معظم تلك المدن استيعاب الجحافل الضخمة من المهـاجـرين والنـازحـين ، والـذين فاقت أعدادهم فرص العمل المتوفرة بالمدن ، مما أدى لمشكلات البطالة المقنعة ، والبطالة السافرة ، ولزيادة أعداد المتشردين ، وما يتبع ذلك من انحرافات الأحداث ، وانتشـار الجـريمـة . كما أدت الهجـرات الـوافـدة للمراكز الحضرية لظهور مشكلة السكن العشوائي ، وانتشار مدن الأكواخ والصفيح حول أطراف العواصم والمدن .

ومن جهة أخرى نلاحظ أن النمو الحضري السريع ، والذي شوهد خلال السنوات الأخيرة في عدد من دول العـالم الثـالث ، قد تم على حسـاب تنميـة المنـاطق الـريفية والزراعية . فقد نزحت من المنـاطق الـزراعيـة أعـداد كبـيرة من القـوى العـاملة الشـابـة ، التي كانت تحقق إضافات كبيرة للنمو الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية . وتشير الدراسات السابقة إلى أن نقص الأيدي العاملة في بعض المناطق الزراعية ، لم يعالج عن طريق التحديث في أساليب الزراعة والنشاطات المرتبطة بها ، مما جعل بعض الدول النامية ، التي كانت تصدر المحاصيل الزراعية ، وخاصة الغذائية ، كالقمح والذرة والفول . . . إلخ على قائمة المستوردين لتلك السلع .

ورغم أن ظهـور المـدن والمـراكـز الحضـريـة في المنطقـة العربية قد عرف منذ آلاف السنين إلا أن معـدلات النمـو الحضـري في تلك المنطقة كانت بطيئة حتى نهاية النصف الأول من القرن الحالي . أما النصف الثاني من هذا القرن فقد شهد زيادة كبيرة في سكان المراكز الحضرية في الدول العربية ، حيث ارتفعت نسبـة سكـان الحضـر من ٢٥٪ في عام ١٩٥٠ إلى حوالي ٤٨٪ في نهايـة عام ١٩٨٠ . وإذا استمـرت زيـادة سكـان الحضر في المنطقة العربية بنفس المعدلات ، فربما ترتفع النسبة إلى ٧٠٪ بنهاية القـرن الحـالي . ويعـود النمو السكاني المتسارع للمراكز الحضرية في البلاد العربية لعدة عوامل أهمها : ازديـاد تيـارات الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية ، وارتفاع معدلات المواليد ، والانخفاض النسبي في معـدلات الـوفيـات . وقـد أدت الـزيادة الكبيرة في سكان المدن العربية لاختلال التوازن السكاني بين المـدينـة والـريف ، حتى أصبحت بعض المـدن ، كالقـاهـرة ، والدار البيضاء ، وبغداد ، والجزائر ، والكـويت ، على سبيـل المثـال ، مدنـاً ذات سيـادة «مـتـر وبـوليتـانيـة» . وقد تمركزت فيها النشاطات الاقتصـاديـة ، والتجـاريـة ، والـدوائـر الحكـومية ، والمؤسسات التعليمية ، والتر ويحية ، مما يزيد من استقطابها اليومي لآلاف من سكان المناطق الريفية . وتضم القاهرة حاليا حوالي ٢٨٪ من جملة سكان جمهورية مصر العربية ، كما تضم مدينة عمّان أكثر من ٢٥٪ من سكان الأردن ومدينة الكويت حوالي ٧٠ بالمائة من سكان الكويت . إن مثل هذا التمركز البشري في بعض عواصم ومدن الدول العربية قد أدى لظهـور كثـير من المشـاكـل والمعضـلات الاجتـماعيـة والضغـوط الاقتصادية ، فضلا عن تدني مستوى الخدمات ، وضعف فاعلية أجهزة ومؤسسات تلك المدن .

وهنـالـك ظاهـرة أخـرى أخـذت تشاهد في كثير من مدن الدول العربية ، وهي ظاهرة «ترييف المـدن» ruralization of cities . ويشـير طبـارة في هذا الصدد إلى أن عملية «التمدين» يمكن النظر إليها «كصراع جدلي بين قوتين ، قوة تمدين للمهاجرين الريفيين من قبل المدنية ، وقوة ترييف المدينة من

قبل المهاجرين الريفيين» (طبارة ، ١٩٨١ : ٢١) . ويُحسم هذا الصراع إما لصالح الحضر وإما لصالح الريف ، وذلك حسب القوة النسبية لكل من الجانبين . وتُحدّد هذه القوة بما يلي :

(١) بنسبة المهاجرين الريفيين لجملة سكان المدينة .
(٢) بدرجة تهيئة المهاجرين لحياة المدينة .
(٣) بقدرة المدينة ومؤسساتها المختلفة على تمدين المهاجرين الريفيين .

ومدينة الخرطوم الكبرى كواحدة من عواصم الدول العربية تشهد اليوم نمواً حضرياً سريعاً ، وزيادة مستمرة في عدد سكانها ، بسبب الهجرة الوافدة ، والزيادة الطبيعية . ولقد هيمنت هذه المدينة على معظم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . كما برزت مدينة الخرطوم الكبرى كمركز إشعاع ثقافي ، وكمنطقة تجمع للمؤسسات والهيئات ، والخدمات العامة ، والنشاطات التجارية ، وغيرها من مظاهر الحياة الحضرية . وفي السنوات الأخيرة أصبح النمو السكاني السريع لمدينة الخرطوم الكبرى ، عبئا ثقيلا على المرافق العامة ، والخدمات المختلفة ، مما أثر سلبا على مستوى صحة البيئة ، وخدمات التعليم ، والترويح ، والإسكان ، والنقل . . . الخ . ويهدف هذا البحث لدراسة ظاهرة النمو الحضري بمدينة الخرطوم الكبرى ، كأكبر تجمع حضري في السودان ، من حيث النشأة ، والعناصر ، والمكونات ، وذلك بغرض تشخيص الأسباب والدوافع التي أدت لارتفاع معدلاتها . إن دراسة النمو الحضري من حيث العوامل والآثار ربما تساعد في تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية ، وعدالة توزيعها بين مختلف الأقاليم ، والمراكز الحضرية ، من أجل التوصل لتوازن بين التنمية والتحضر . كما تساعد في وضع الاستراتيجيات لحل المشاكل الحضرية .

ثانيا : مصادر البيانات وصعوبات القياس

تعتمد الدراسة الحالية بصورة أساسية على نتائج التعدادات السكانية الثلاث ، والتي أجريت خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٨٣ ، بواسطة مصلحة الإحصاءات العامة بالسودان . لقد أجري التعداد السكاني الأول خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ، على أساس عينة مختارة ، وعلى أسس العد النظري .[٢] وأظهرت تحليلات بيانات ذلك التعداد أن هناك نقصاً في أعداد الأطفال الرضّع والسكان الرّحل . كما أن تغطية سكان المديريات الجنوبية ، وخاصة المديرية الاستوائية ، لم تكن كاملة لعدم استقرار الأوضاع الأمنية بسبب الحرب الأهلية في تلك المنطقة خلال فترة إجراء التعداد . ولقد كشفت تقارير تعداد ٥٥/٥٦ أن الإحصاءات السكانية بالمراكز الحضرية كانت أكثر اكتمالاً ودقة ، مقارنة ببيانات المناطق الريفية والبدوية .

أما التعداد السكاني الثاني فقد أجري في ابريل من عام ١٩٧٣ على أساس العد الفعلي[٣] . واشتملت بياناته على الخصائص الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية لسكان المراكز الحضرية . هذا بالإضافة لبيانات عن المساكن والحالة السكنية ، مثل عدد الغرف بالمنازل ، ونوعية مواد البناء ، ونوعية ملكية المنازل . . . . الخ .

أما عن التعداد السكاني الثالث (١٩٨٣) فإن نتائجه ما زالت في طور التجهيز حيث أن مصلحة الإحصاءات العامة لم تفرغ حتى الآن من مراحل تجهيز وإعداد وجدولة البيانات . وتتيح لنا النتائج الأولية لذلك التعداد ـ التي أصدرتها مصلحة الإحصاءات العامة ـ فرصة سانحة لمعرفة التغييرات التي حدثت في نمو المراكز الحضرية ، وما يتبع ذلك من وظائف ونشاطات متعددة . وبالإضافة لبيانات التعدادات السكانية الثلاث فإن هذه الدراسة ستستخدم نتائج مسوحات العيّنة التي أجريت في بعض المراكز الحضرية ، وأشهرها المسح الذي قامت به مصلحة الإحصاءات العامة عن طريق العيّنة في عدد من المراكز الحضرية لمديريات السودان الشمالية ، خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ م ، والذي تضمن الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لتلك المراكز .

ومن الصعوبات التي تواجه الباحثين في مجال دراسات الهجرة والنمو الحضري في السودان ، نقص الإحصاءات وعدم دقتها ، هذا بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بتعريفات وتصنيفات المراكز الحضرية . وقد تختلف تلك التعريفات والتصنيفات من بلد لآخر ، كما قد تختلف خلال فترات زمنية متباعدة داخل المنطقة الجغرافية الواحدة . فبينما تصنف بعض الدول المراكز الحضرية على أساس حجم سكان المنطقة ، نجد أن التصنيف في دول أخرى يتم على أسس إدارية ، ونشاطات تجارية ، وفي حالات أخرى يتم التصنيف على أساس نسبة السكان المشتغلين في القطاعات الانتاجية الحديثة ، أو نسبة السكان المشتغلين بالزراعة والرعي وما يتعلق بهما . ويلاحظ أن اعتماد تصنيفات المراكز الحضرية على أساس الوظائف والنشاطات الاقتصادية ، يتطلب احصاءات وبيانات عديدة ، قد لا تتوفر في بعض الدول النامية . ورغم عدم كفاية «حجم السكان» كمقياس لتصنيف المراكز الحضرية ، إلا أنه يعتبر من أكثر المقاييس استخداما ، لسهولته ، ولتوفر المعلومات والإحصاءات التي يتطلبها .

وتعتبر مشكلة إعادة تصنيف « Reclassification » أحياء وبلديات المراكز الحضرية من بين الصعوبات التي تواجه الباحثين عند تحديد عناصر ومكونات النمو السكاني . وكثيرا ما تختلف الأحياء والمربعات التي تتبع لمدينة معينة من فترة لأخرى ، بسبب إعادة تصنيف الأحياء والبلديات ، مما قد يجعل مقارنة معدلات النمو السكاني أكثر صعوبة وتعقيدا . وهذه المشكلة تتطلب من الباحثين المعرفة الدقيقة للقرى والضواحي والأحياء المجاورة ، التي تم ضمها أو حذفها من المراكز الحضرية خلال فترة التعدادات السكانية المختلفة .

ثالثاً : نشأة ونمو مدينة الخرطوم الكبرى

لقد كشفت بعض الدراسات والبحوث العلمية أن ظاهرة تمركز سكان السودان في مناطق حضرية يعتبر من الظواهر القديمة . ولقد وجدت صور مختلفة من الحياة الحضرية في السودان منذ أكثر من ٤٠٠٠ سنة . وعلى سبيل المثال ظهرت في السودان المدن النوبية القديمة كمراكز سياسية وتجارية ، كما كانت لتلك المدن نشاطات ثقافية واقتصادية متنوعة (AL-Arifi, 1980: 1-2) . فكانت لمدينتي مروى ونبتة اتصالات وعلاقات بالعالم الخارجي ، وبالحضارات والثقافات المجاورة ، مما جعل تلك المدن ذات شهرة عالمية . ولقد لعب نهر النيل دوراً هاما في تحديد مواقع المراكز الحضرية في السودان ،

حيث استقر العديد من السكان حول ضفتي نهر النيل بغرض الاستفادة من ثرواته وموارده ، فيما يتعلق بوسائل كسب العيش والانتقال بين أقاليم السودان . ويجمع المؤرخون على أن الخرطوم كانت قرية صغيرة ، يسكنها صائدو الأسماك ، وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق . وقد وجدت الخرطوم منذ سنوات سبقت قيام مملكة الفونج في عام ١٥٠٤ م (أبوسويلم ، ١٩٧٩ : ١٣ ـ ١٤) . وتكشف المصادر التاريخية أن قرية الخرطوم قد اشتهرت في ذلك الوقت بنشاطها الديني ، حيث انتشرت فيها الخلاوي لتدريس القرآن وأصول الفقه بجزيرة توتي ، الواقعة عند ملتقى النيلين (أبوسويلم ، ١٩٧٩ : ٥) . وأثناء فترة حكم الفونج كانت الخرطوم تتبع لمديرية سنار عاصمة المملكة آنذاك . وعند سقوط مملكة الفونج فطن الأتراك للأهمية الاستراتيجية لمدينة الخرطوم ، وفكروا في جعلها عاصمة للبلاد عوضا عن مدينة سنار . ويُعتقد أن إعلان الخرطوم عاصمة للبلاد قد تم في عام ١٨٣٠ م . وقد صاحب ذلك الاعلان توسع في النشاطات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية . كما شهدت تلك الفترة نشاطا عمرانيا لتعمير وتجميل وتخطيط المدينة الجديدة .

ويبدو أن أهمية مدينة الخرطوم كمركز تجاري ، وكقنطرة تربط بين العالم العربي والأفريقي ، قد ساعد في إبراز اسمها في الأوساط الاقليمية والدولية . وأصبح يزورها الأجانب من أوربا الغربية والشرقية . كما استوطنت فيها الجاليات الأوروبية والعربية والأفريقية . وقد ظهر مع تطور المدينة خلال فترة الحكم التركي المصري طبقة من المهنيين تشمل الأطباء والقضاة والمعلمين وغيرهم من الذين وفدوا بعد الغزو التركي .

وبعد مقتل غردون باشا وسقوط الخرطوم على يد محمد أحمد المهدي ، تحولت عاصمة البلاد لمدينة أم درمان ، والتي تقع على الجانب الغربي لنهر النيل ، ويفصلها عن مدينة الخرطوم جسر النيل الأبيض . واهتم المهدي اهتماما خاصا ببناء عاصمته الجديدة ، مما أحدث شللا في الحركة السياسية والاقتصادية والتجارية التي كانت سائدة بمدينة الخرطوم . ولكن سرعان ما توجهت الأنظار والاهتمامات مرة ثانية لمدينة الخرطوم كعاصمة قومية للبلاد ، بعد دخول الجيش الغازي لمدينة أم درمان بقيادة كتشنر ، وبعد سقوط الدولة المهدية . ووضعت إدارة الحكم الثنائي (المصري ـ الإنجليزي) خطة لتعمير العاصمة ، وإعادة بنائها ، فأقيمت فيها المصالح الحكومية والبيوتات التجارية . وبحلول سنة ١٩٠٤ م بدأت مدينة الخرطوم في النمو والازدهار ، فسويت شوارعها ، وأقيمت فيها المستشفيات والفنادق ومكاتب البريد والمخازن والأشغال وكلية غردون (جامعة الخرطوم حاليا) .

ولقد قامت مدينة الخرطوم بحرى على الضفة الشمالية للنيل الأزرق ، كامتداد طبيعي لعاصمة البلاد ، واشتهرت كأول مركز صناعي في السودان ، فقامت فيها صناعات الغزل والنسيج والزيوت وغيرها من الصناعات التحويلية . وتتصل مدن العاصمة المثلثة (الخرطوم ـ الخرطوم بحرى ـ أم درمان) بعدد من الجسور وشبكات المواصلات البرية والنيلية ، ويرتبط سكان العاصمة المثلثة ارتباطا وثيقا بالنشاطات التجارية ، والتنظيمات الإدارية ، والعلائق الاجتماعية والثقافية ، مما يجعل من هذه المدن وحدة إدارية متكاملة ، وغالبا ما يشار إليها بمدينة الخرطوم الكبرى «Greater Kharatoum» .

ويتبع النسق الحضري في السودان نمط هيمنة مدينة رئيسية على بقية المدن . وتعتبر مدينة الخرطوم الكبرى والبلديات التابعة لها ، مدينة مهيمنة ، حيث يمثل سكانها أكثر من ٣٠ بالمائة من سكان المراكز الحضرية بالسودان .

وتكشف بيانات الجدول رقم (١) أن نسبة سكان الحضر في السودان تعتبر من أقل النسب مقارنة بعدد من الدول العربية والافريقية . فبينما لا تزيد نسبة سكان الحضر في السودان عن ٢ر٢١ بالمائة في سنة ١٩٨٣ ، تصل هذه النسبة في عام ١٩٨٠م إلى ٣ر٤٩٪ ، ٥ر٤٩٪ ، ٢ر٥٤٪ و٦٠٪ و٨٥٪ و٩٠٪ في كل من تونس ، وجمهورية مصر العربية ، والجزائر والمملكة العربية السعودية ، قطر والكويت على التوالي (القطب ، ١٩٨٤ : ٣٠ - ٣١) . ويلاحظ من هذه النسب ارتفاع معدلات نموسكان الحضر في الدول العربية النفطية ، حيث تعتمد هذه الدول بدرجة كبيرة على استيراد العمالة الوافدة من الدول العربية وغير العربية .

جدول رقم (١)
النمو الحضري في السودان خلال الفترة
١٩٥٥ - ١٩٨٣ م

المراكز الحضرية		تعداد ١٩٥٥	تعداد ١٩٧٣	تعداد ١٩٨٣
مدينة الخرطوم الكبرى	عدد سكان الحضر	٢٥٤٣٦٣	٧١٤٢٩٤	١٣٤٣٦٥١
	نسبة سكان الحضر ٪	٥١ ٪	٧٥ ٪	٧٥ ٪
المناطق الحضرية الأخرى	عدد سكان الحضر	٥٩٩٥١٠	١٨٢١٦٠٢	٢٨٠٩٩٠٨
	نسبة سكان الحضر ٪	٦ر٢٪	١٢ر٨٪	١٤ر٩٪
جميع المناطق الحضرية في السودان	عدد سكان الحضر	٨٥٣٨٧٣	٢٦٠٥٨٩٦	٤١٥٣٥٥٩
	نسبة سكان الحضر ٪	٨ر٣٪	١٧ر٤٪	٢١ر٢٪

SOURCE:

(a) Department of statistics, Republic of the Sudan. **First Population Census of Sudan, Final Report,** Vol. III, Khartoum 1916.

(b) Department of Statistics, Republic of the Sudan. **Second Population census,** Vol. II, Khartoum, 1976.

(c) Preliminary findings of the 1983 census.

وعلى الرغم من تدني نسبة سكان الحضر في السودان إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت نمّواً متزايداً لسكان الحضر . فخلال سبعة عشر عاما (١٩٥٥ ـ ١٩٧٣ م) ازداد سكان المراكز الحضرية في السودان بأكثر من ثلاثة أضعاف . وتشير بيانات الجدول رقم (١) أن نسبة سكان الحضر بالسودان قد ارتفعت من ٨ر٣ بالمائة في عام ١٩٥٥ م إلى ٢ر٢١ بالمائة في عام ١٩٨٣م . ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حوالي ٣٥ بالمائة قبل حلول عام ٢٠٠٠ إذا ما استمرت معدلات النمو الحضري الحالية على مستوياتها المرتفعة .

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١) أن مديرية الخرطوم تضم أكبر تجمع حضري في السودان حيث بلغت نسبة سكان الحضر بمديرية الخرطوم ٧٥ بالمائة في عام ١٩٨٣ . وتعتبر هذه النسبة عالية جدا وذات دلالات احصائية كبيرة ، إذا ما قورنت بنسب سكان الحضر في أقاليم ومديريات السودان الأخرى ، والتي لم تتجاوز نسب سكانها الحضريين عن ١٥ بالمائة في عام ١٩٨٣ م . وكما سبقت الإشارة إليه فإن عدد سكان الحضر بمدينة الخرطوم الكبرى يمثل ثلث سكان المراكز الحضرية في السودان ، مما يدّل على هيمنة سكان هذه المدينة على بقية المراكز الحضرية في السودان . ويكشف مقياس الأولوية ، (مقياس الهيمنة) (أبوعيانة ، ١٩٨٠ : ٣٢) «Index of Primacy» ، والذي ينسب عدد سكان المدينة المهيمنة إلى مجموع سكان المدن الثلاث التالية في الحجم ، أن سكان مدينة الخرطوم الكبرى يبلغون ثلاثة أضعاف مجموع سكان المدن الثلاث التي تليها في عدد السكان .

والجدير بالذكر أن مدينة الخرطوم الكبرى لا يفوقها في درجة «الهيمنة» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا مدينة القاهرة ، ذات الهيمنة العظمى «Super Primate» ، والتي يقدر عدد سكانها بحوالي ١٠ مليون نسمة . ويمثل هذا الحجم الكبير من سكان القاهرة الكبرى حوالي ٢٨ بالمائة من جملة سكان جمهورية مصر العربية (أبوعيانة ، ١٩٨٠ : ٣٥) . وتدل درجة الهيمنة العالية في السودان على عدم التوازن الحضري الذي يعكس عدم عدالة توزيع مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق وأقاليم السودان المختلفة .

وقد أشار بعض الباحثين إلى أهمية تمركز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية كمقياس للهيمنة الحضرية لأن حجم السكان لوحده لا يصبح كافيا لقياس درجة الهيمنة في المراكز الحضرية (كلارك ، ١٩٧٨ : ٣١٢) . ويؤكد تمركز النشاطات الاقتصادية والخدمات المختلفة في مدينة الخرطوم الكبرى مرة أخرى على هيمنتها العظمى على بقية المراكز الحضرية بالسودان . وتشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى أن التحضر في السودان قد ارتبط ، في السنوات الأخيرة ارتباطا وثيقا بالتصنيع ، حيث نلاحظ أن ٧٧٪ من جملة المنشآت الصناعية بالسودان تتمركز بمدينة الخرطوم الكبرى . كما تمركزت بمدينة الخرطوم الكبرى كثير من الخدمات التعليمية والصحية والترويحية .

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) أن ٩٢ بالمائة من جملة طلاب الجامعات والمعاهد العليا يقيمون بالعاصمة المثلثة . هذا بالإضافة لتمركز المستشفيات الحكومية وغير الحكومية والعيادات الخاصة ، مما أدى لتمركز الغالبية العظمى من الأطباء العموميين والاخصائيين والفنيين بمدينة الخرطوم الكبرى .

جـدول رقـم (٢)
درجة تمركز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية والثقافية
بمدينة الخرطوم الكبرى

المـــؤشـــر	النسبة المئوية
نسبة المنشآت الصناعية لجملة المنشآت الصناعية بالدولة	٪٧٦٫٩
نسبة البنوك والمؤسسات التجارية	٪ ٦٥
نسبة الأطباء العموميين والفنيين	٪ ٥٠
نسبة الأخصائيين	٪ ٦٠
نسبة طلاب الجامعات والمعاهد العليا	٪ ٩٢

المصدر : صالح عبد الله العريفي . «السياسة الحضرية كمحور للتنمية الاقليمية» . دورية رقم (٣٠) ـ مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ـ المجلس القومي للبحوث ـ الخرطوم ـ ١٩٧٦ م .

رابعاً : مكونات النمو الحضري بمدينة الخرطوم الكبرى

إن أي دراسة لظاهرة النمو الحضري لا بد من أن تتم في إطار المتغيرات السكانية ، مثل الخصوبة ، والوفيات ، والهجرة (الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية) ، وما يرتبط بهذه المتغيرات السكانية من عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية . وإذا كانت الدول النامية تتباين في مستوى معدلات النمو الحضري ، فإنها تتباين أيضا في مكونات نمو المدن والمراكز الحضرية . وترتكز معدلات النمو الحضري بصفة أساسية على الزيادة الطبيعية للسكان (الفرق بين معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات) وعلى الهجرة الداخلية . فسكان المراكز الحضرية يتزايدون بالولادات والهجرة الوافدة ، ويتناقصون بالهجرة النازحة وبالوفيات .

وباستثناء مدن الدول العربية النفطية ، فإن نمو معظم المدن العربية في السنوات الأخيرة قد نتج عن الزيادة الطبيعية للسكان وصافي الهجرة الداخلية . ففي مدن الدول العربية النفطية نلاحظ أن معدلات نموها المتسارعة قد نجمت عن الهجرة الدولية الوافدة ، والتي خلقها استثمار عائدات النفط الضخمة في مشروعات تنموية طموحة .

وسنحاول فيما يلي التعرف على مكونات النمو الحضري بمدينة الخرطوم الكبرى ومدى مساهمة كل من المكونات في معدل النمو السكاني خلال العقدين الأخيرين .

أ ـ الزيادة الطبيعية

تلعب الزيادة الطبيعية دوراً هاماً في معدلات النمو الحضري خاصة بعد أن شهدت بعض المناطق الحضرية انخفاضاً في معدلات الوفيات واستمراراً لمعدلات الولادات على مستوياتها العالية . وتكشف بيانات الجدول رقم (٣) انخفاضا لمعدلات الوفيات في التجمعات الحضرية بالسودان مقارنة بمعدلات المناطق الريفية والبدوية ، والتي لا تقل معدلاتها عن ١٨ في الألف كما جاء في تقديرات التعداد السكاني لعام ١٩٨٣ م .

ويعزى التفاوت في معدلات الوفيات بين المناطق الريفية والحضرية للاختلافات الجوهرية في الخدمات الصحية والاجتماعية . وكما سبقت الإشارة إليه فإن مدينة الخرطوم الكبرى تهيمن على العديد من المستشفيات والعيادات الخاصة ، كما يتمركز فيها معظم الأخصائيين والكوادر الطبية المساعدة . هذا بالإضافة إلى أن الارتفاع النسبي في مستويات المعيشة ، ومستويات التعليم في المناطق الحضرية [مقارنة بالمناطق الريفية] قد يساعد على خفض معدلات الوفيات .

جـــدول رقـــم (٣)

معدل المواليد والوفيات الخام ومعدلات الزيادة الطبيعية (في الألف)
في بعض المراكز الحضرية

نوعية المراكز الحضرية	مسح المدن ١٩٦٤/ ١٩٦٦ م			التعداد السكاني لعام ١٩٧٣ م		
	معدل المواليد الخام في الألف	معدل الوفيات الخام في الألف	معدل الزيادة الطبيعية في الألف	معدل المواليد الخام في الألف	معدل الوفيات الخام في الألف	معدل الزيادة الطبيعية في الألف
مدينة الخرطوم الكبرى	٤٠	٨	٣٢	٤١	٧	٣٤
المراكز الحضرية الكبيرة الأخـــــرى	٣٨	١٠	٢٨	٤٥	٩	٣٦
المراكز الحضرية الصغرى	٤١	١٢	٢٩	٤٨	١١	٣٧

SOURCE:-

(a) Department of statistics, Republic of the Sudan, **Population and Housing Survey 1964/66,** Khartoum, 1968.

(b) See Table 1.

ويتضح من معدلات الولادات بالجدول رقم (٣) أن مدينة الخرطوم الكبرى تتميز بارتفاع معدلات الخصوبة ، حيث يبلغ معدل المواليد الخام ٤٠ في الألف تقريبا . ويعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات في المراكز الحضرية مقارنة بكثير من المراكز الحضرية في الدول النامية . وقد يعزى ذلك لبعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي ساعدت على ارتفاع معدلات الانجاب وسط بعض الفئات السكانية . وعلى سبيل المثال ، فإن التحسن النسبي في المستويات الصحية والمعيشية قد ساعد على تقليل وفيات الأجنّة ، والاسقاطات ، وحالات العقم . وبالإضافة إلى ذلك فإن النمو الحضري المتسارع بمدينة الخرطوم الكبرى قد تزامن مع هجرة الريفيين الذين يحملون معهم القيم الاجتماعية ، والتقاليد والعادات التي ترتبط برغبتهم في كثرة الإنجاب . وتشير الدراسة التي أجراها العوضي إلى أن هجرة الريفيين للعاصمة المثلثة قد ساعدت على ارتفاع معدلات الإنجاب في السنوات الأخيرة ، والتي اشتدت فيها تيارات هجرة الريفيين . حيث اتضح من تلك الدراسة أن ٥٠ بالمائة من المهاجرين للعاصمة المثلثة قد وفدوا من مناطق ريفية (العوضي ، ١٩٨٠ : ١١٧) .

وعلى الرغم من الانخفاض النسبي في معدلات الخصوبة ، والذي ظهر وسط بعض فئات المهنيين والمتعلمين بمدينة الخرطوم الكبرى ، إلا أن مستويات الخصوبة في هذه المدينة لا تختلف كثيراً عن بقية المراكز الحضرية الأخرى بالسودان . وقد كشفت دراسة الخصوبة البشرية ، والتي أجرتها مصلحة الإحصاءات العامة في عام ١٩٧٩[٤] بالتعاون مع برنامج الخصوبة العالمي ، أن معدل الخصوبة الكلية[٥] يبلغ في المتوسط العام ٤ر٩ و ٥ر١ طفلا للمرأة الواحدة في كل من مدينة الخرطوم الكبرى وبقية المراكز الحضرية على التوالي . وليست لهذه الفروقات أية دلالات إحصائية .

وعموما فإن انخفاض معدلات الوفيات وارتفاع معدلات المواليد بمدينة الخرطوم الكبرى قد أدّى لارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية ، والتي بلغت أكثر من ٣ بالمائة . ويعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات في العالم . وقد يضاعف معدل الزيادة الطبيعية وحده ـ باستثناء تأثير الهجرة الوافدة ـ سكان مدينة الخرطوم الكبرى في أقل من عشرين عاماً .

ب : **الهجرة الداخلية**

في معظم الدول النامية تلعب الهجرة الداخلية وخاصة الهجرة من الريف إلى الحضر دوراً أساسيا في تحديد معدلات النمو السكاني . ويظهر ذلك جليا في المجتمعات الزراعية ذات الخصوبة المرتفعة ، والتي لم يستطع فيها القطاع التقليدي من خلق فرص عمل كافية ، وبأجور مجزية ، لاستيعاب العمالة الناتجة عن ارتفاع معدلات المواليد .

وقد ساعدت عوامل انخفاض الأجور في بعض المناطق الريفية ، وإهمال الأراضي الزراعية ، وانخفاض انتاجيتها ، على زيادة تيارات هجرة الريفيين للمدن والمراكز الحضرية الكبرى .

وقبل استقلال السودان في عام ١٩٥٦ م كانت تيارات الهجرة للمراكز الحضرية محدودة ، وتميزت

بالهجرة المؤقتة والموسمية والهجرة الفردية . وغالبا لا يصطحب المهاجر أفراد أسرته رغبة في الرجوع لمنطقته بعد تحقيق أغراض هجرته . وقد كان سكان القرى يهاجرون للمدن بعد نهاية الموسم الزراعي للمشاركة في بعض الأعمال التجارية ، وأعمال التشييد والبناء بالمراكز الحضرية ، ولشراء بعض احتياجاتهم التي قد لا تتوفر في المناطق الريفية .

وفي بداية النصف الثاني من هذا القرن بدأت تيارات الهجرة من الريف إلى المدن (وخاصة لمدينة الخرطوم الكبرى) في ازدياد مستمر ، حتى أصبحت الهجرة الداخلية تشكل عاملا رئيسيا في نمو المراكز الحضرية . كما بدأ نمط الهجرة من الريف للحضر في السودان يتغير ، حيث ظهرت تيارات «الهجرة الأسرية» بقصد العمل في الصناعات التحويلية بمنطقة الخرطوم بحرى ، وفي أعمال التشييد والبناء ، وبعض الخدمات الأخرى كقطاعات النقل والمواصلات ، وفي السنوات الأخيرة زادت الهجرات الجماعية للعاصمة المثلثة نتيجة للتصحر والجفاف الذي أصاب عدداً من المناطق الريفية في مديريات دارفور وكردفان بغرب السودان ، وبعض مناطق شرق السودان .

وقد أظهر تحليل الهجرة الداخلية من واقع بيانات التعدادات السكانية أن هنالك تطورا في حركة الهجرة الداخلية (وخاصة الهجرة من الريف إلى المدن) . وقد استأثرت مديرية الخرطوم بنصيب كبير من الهجرة الوافدة نحو المدن خلال التعدادين الأول والثاني ، فارتفع نصيب مديرية الخرطوم من تلك الهجرات من ٢٥ بالمائة في عام ١٩٥٦ م إلى ٣٠ بالمائة في عام ١٩٧٣ م . كما كشفت بيانات التعداد السكاني لعام ١٩٧٣ م عن زيادة هائلة في نسبة الهجرة من الريف إلى الحضر فبلغت نسبتها ٥٧٪ من مجموع تيارات الهجرة الداخلية مقارنة بـ ٢٥ بالمائة في سنة ١٩٥٦م . وقد اتجه أكثر من ٣٠ بالمائة من هؤلاء المهاجرين الريفيين لمدينة الخرطوم الكبرى . وتشير الدراسة التي أجريت عن طريق مسح العينة في العاصمة المثلثة إلى أن حوالي ٥٠ بالمائة من سكان العاصمة كانوا من المهاجرين ؛ بمعنى أنهم ولدوا خارج مدينة الخرطوم الكبرى . وترتفع هذه النسبة إلى ٦٠ بالمائة إذا أخذنا في الاعتبار السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة (العوضي ، ١٩٨٠ : ١٢٣) . كما أوضحت تلك الدراسة أن النمط الشائع للهجرة الوافدة للعاصمة المثلثة هي الهجرة المباشرة ، والتي لا تتطلب محطات إقامة بين المناطق المرسلة والمناطق المستقبلة للمهاجرين . ومن أهم نتائج تلك الدراسة أن معظم المهاجرين للعاصمة المثلثة ليست لديهم الرغبة في العودة لمناطقهم الأصلية . فقد تبين أن ٣ر٦٥٪ من المهاجرين ينوون الإقامة بصفة دائمة بالعاصمة المثلثة ، وأن حوالي ١٣ بالمائة فقط قد يرجعون لمناطقهم بعد تحقيق الأهداف التي استدعت هجرتهم .

ويعزى ازدياد تيارات الهجرة الوافدة لمدينة الخرطوم الكبرى لعدة عوامل ، أهمها عوامل الطرد في بعض المناطق الريفية والبدوية ، نتيجة لتدني الانتاج الزراعي ، وانخفاض مستويات الدخول ، وقلة الأجور في المناطق الزراعية ، بالإضافة لارتفاع تكلفة الانتاج الزراعي والحيواني . كما لعبت العوامل الديموغرافية من ارتفاع معدلات الخصوبة ، والعوامل الطبيعية من تصحر وجفاف دوراً أساسيا في زيادة حدة عوامل الطرد .

وعلى الرغم من أن سياسة الدولة في السنوات الأخيرة قد ركزت على خلق مراكز إدارية جديدة وعلى تنمية المناطق الريفية ضمن فلسفة وسياسة الحكم الإقليمي (تحقيقا للامركزية الإدارية والسياسية) بهدف الحد من عوامل هجرة الريفيين ، إلا أن ضعف الهياكل الإدارية وعدم الاستقرار السياسي وسوء الأحوال الاقتصادية وقلة الموارد المالية قد حالت دون تحقيق الأهداف المرجّوة من تلك السياسات . ومن جهة أخرى فقد ساهم تركيز رأس المال والاستثمارات الصناعية والتجارية والخدمات المختلفة من صحة وتعليم وعقارات . . . . الخ بمدينة الخرطوم الكبرى في زيادة تيارات الهجرة الوافدة من المناطق الريفية . هذا بالإضافة إلى أن انتشار التعليم في بعض المناطق الريفية قد زاد من طموح وتطلعات بعض الريفيين لمستوى معيشة رفيع ، مما حدا بكثير من خريجي الجامعات والمعاهد المختلفة للبحث عن عمل وإقامة بمدينة الخرطوم الكبرى . وتؤكد معدلات صافي الهجرة الموضحة في الجدول رقم (٤) عن مدى التأثير المتزايد للهجرة الوافدة على معدلات النمو السكاني للمراكز الحضرية في السودان . ويتضح من هذا الجدول أن معدل صافي الهجرة الوافدة لمدينة الخرطوم الكبرى قد ارتفع من ٣ر٧ بالمائة خلال الفترة ١٩٥٥/١٩٦٤ م إلى ٤ر٤ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٤/١٩٧٣ م ثم إلى ٥ر٣ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٣/١٩٨٣ م . وتمثل هذه المعدلات حوالي ٦١٪ ، ٦٥٪ و٦٦٪ من معدلات النمو السكاني لمدينة الخرطوم الكبرى على التوالي ، مما يشير إلى أن ما يقارب ثلثي النمو السكاني بمدينة الخرطوم الكبرى ينتج عن صافي الهجرة الوافدة ، أما الثلث الآخر فتساهم به الزيادة الطبيعية الناتجة عن الفرق بين معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات .

جدول رقم (٤)
معدل النمو السكاني وصافي الهجرة لبعض المراكز الحضرية
خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٨٣ م

المراكز الحضرية	معدلات النمو السكاني			معدلات صافي الهجرة		
	١٩٥٥/١٩٦٤	١٩٦٤/١٩٧٣	١٩٧٣/١٩٨٣	١٩٥٥/١٩٦٤	١٩٦٤/١٩٧٣	١٩٧٣/١٩٨٣
مدينة الخرطوم الكبرى	٦ر١	٦ر٨	٨ر٥	٣ر٧	٤ر٤	٥ر٦
بورتسودان	٥ر٧	٥ر٦	**	٣ر٤	٣ر٢	**
كسلا	٥ر٧	٥ر٠	**	٣ر٣	٢ر٦	**
وادي مدني	٤ر٢	٦ر٩	**	٠ر٨	٤ر٥	**

المصدر : انظر الجدول رقم (١) .
** المعدلات غير متوفرة لعدم اكتمال بيانات التعداد السكاني لعام ١٩٨٣ لتلك المراكز الحضرية .

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد لتأثيرات هجرة اللاجئين السياسيين والمتأثرين بالمجاعة والجفاف (من الدول الافريقية المجاورة) على معدلات النمو السكاني لمدينة الخرطوم الكبرى وبعض عواصم الأقاليم والمديريات المختلفة . وخلال العقدين الأخيرين نزحت أعداد كبيرة من أسر اللاجئين الأرتريين والأثيوبيين والتشاديين والأوغنديين وغيرهم للعاصمة المثلثة وضواحيها ، مما زاد من معدلات النمو السكاني . ومن الصعوبة التعرف على الأعداد الفعلية للاّجئين المقيمين بمدينة الخرطوم الكبرى ، لعدم توفر الاحصاءات الكافية والسليمة . وتقدر وزارة الداخلية السودانية أعداد اللاجئين المقيمين بمناطق السودان المختلفة بأكثر من مليون لاجيء . وقد وفد معظمهم إلى السودان خلال الفترة الأخيرة ، بسبب الحروب الأهلية الدائرة في بعض الدول الافريقية المجاورة ، وبسبب الظروف السياسية والطبيعية المتمثلة في ظاهرة الجفاف والتصحر .

لقد أدت الهجرة الوافدة لمدينة الخرطوم الكبرى لتضخم قطاع الخدمات والقطاع الاستهلاكي على حساب القطاعات الانتاجية . ويعمل معظم المهاجرين واللاجئين والنازحين في أعمال النظافة والسمسرة والمضاربة في السلع الاستراتيجية ، وفي الأراضي والعقارات ، وفي بيع العملات الأجنبية بطريقة غير مشروعة ، مما أدّى لارتفاع أسعار السلع والخدمات المختلفة . وهنالك الكثير من المهاجرين الذين لا يساهمون في النشاطات الانتاجية مما يزيد الضغط على الانتاج الغذائي ، الأمر الذي يفاقم من مشكلة الأمن الغذائي وارتفاع أسعار السلع بالعاصمة المثلثة .

وقد يرى بعض الباحثين أن نسبة محدودة من الهجرة الريفية نحو المدن يمكن استغلالها في تحقيق المشروعات الاقتصادية والاجتماعية بهدف التخفيف من حدة البطالة في الريف ، والاستغلال الكامل للطاقات البشرية في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات الأخرى ، إلا أن هذا القول قد لا يحالفه الصواب في بعض الدول النامية ، والتي اكتظت مراكزها الحضرية بالبطالة المقنعة والسافرة من الريفيين ، مما أدى لعدم توازن بين قوة العمل اللازمة للتنمية الزراعية في المناطق المختلفة . ونتيجة للهجرة الوافدة فقد فقدت بعض المناطق الريفية بأقاليم السودان ، العناصر الفتية والشابة والتي كانت تساهم مساهمة فاعلة في عمليات الانتاج الزراعي والحيواني . ولقد كشفت النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٣ م أن المديريات المرسلة للمهاجرين ، وخاصة المديرية الشمالية ، قد ارتفعت فيها نسب الأطفال والنساء والشيوخ ، مما يعكس ازدياد تيارات الهجرة من العناصر الشابة والقادرة على البذل والعطاء . وتؤدي هجرة العناصر الشابة من الريف لارتفاع تكلفة الانتاج الزراعي ، وبالتالي ارتفاع الأسعار . والجدير بالذكر أن تناقص القوى العاملة في بعض المناطق الزراعية ـ بسبب الهجرة ـ لم يعالج عن طريق التحديث في أساليب الزراعة واستخدام التكنولوجيا . وقد أصبح السودان ، والذي كان يصدر المحاصيل الزراعية ـ وخاصة الغذائية ـ على قائمة المستوردين لبعض المنتجات الزراعية والغذائية . وقد يعزى ذلك لغياب الخطط التنموية المتكاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى القطر والأقاليم ، ولحرمان الريف من المشروعات الصناعية المرتبطة بالمنتجات الزراعية التي تلعب دورا أساسيا في توازن التوزيع والتركيب السكاني ، وفي البناء الاجتماعي والاقتصادي .

الخـــاتمـــــة

لقـد أوضحت هذه الـدراسـة أنـه على الرغم من تدني نسبة سكان المراكز الحضرية بالسودان ، مقارنة بالعديد من الدول النامية ، إلا أن معدلات النمو الحضري أخذت تزداد بمستويات عالية ، قد تؤدي لتضاعف سكان المدن والمراكز الحضرية في أقل من عشر سنوات . كما كشفت هذه الدراسة عن هيمنـة مدينـة الخـرطوم الكبرى على بقية سكان المناطق الحضرية . فقد استأثرت هذه المدينة بأكثر من ٣٠ بالمـائـة من مجمـوع سكـان الحضـر بالسـودان . وتعتـبر مديـرية الخرطوم من أكثر المديريات تمركزا للحضـريـين . وتـؤكـد ذلـك النتائج الأولية للتعداد السكاني الأخير والتي كشفت عن أن أكثر من ٧٥ بالمائة من سكان مديرية الخرطوم يقيمون في مناطق حضرية .

كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الهجرة الوافدة والزيادة الطبيعية تلعبان دوراً أساسيا في ارتفاع معـدلات النمـو السكـاني لمدينـة الخـرطـوم الكـبرى . وفي الآونة الأخيرة ازدادت أهمية الهجرة الوافدة كعنصر أساسي في نمو سكان العاصمة المثلثة . وتشير بيانات التعداد السكاني الأخير إلى أن معدلات صافي الهجرة تساهم بحوالي ٦٥ بالمائة من نمو سكان مدينة الخرطوم الكبرى .

وقـد ساعـد تمركز رأس المال والاستثمارات الصناعية والتجارية والخدمية بمدينة الخرطوم الكبرى على تدفق تيـارات الهجـرة الـوافـدة ، مما أدّى لضغـط شديد على المرافق العامة ، ومراكز الخدمات ، بدرجـة فاقت طاقـات وقـدرات المؤسسات الخدميةَ ، والهياكل التنظيمية والإدارية ، حتى عجزت عن تلبية الاحتياجات الضرورية لسكان العاصمة المثلثة .

ومن جهـة أخـرى نلاحـظ أن ضعف الانتـاج الـزراعي في المنـاطق الريفية ، وقلة الأجور لعمال الـزراعـة وغـيرهـا من عوامل الطرد ، قد ساعدت على ارتفاع معدلات النمو السكاني بمدينة الخرطوم الكبرى عن طريق تيارات الهجرة الوافدة . وخلال السنوات الأخيرة ارتفعت معدلات الهجرة الوافدة للعـاصمـة المثلثـة بدرجـة زادت عن فرص العمل المتاحة ، مما جعل هذه المدينة تزخر بأعداد كبيرة من المتعطلين والمتشردين . كما أدت تيارات الهجرة لتأزم الأوضاع الصحية ، ولزيادة مشاكل تلوث البيئة ، ولارتفاع درجة تزاحم السكان على المنازل والغرف ، ولانتشار ظاهرة السكن العشوائي ، وظهور مدن الأكـواخ والصفيـح . فقـامت آلاف المبـاني العشـوائيـة دون التقيـد بقوانين حيازة الأراضي واستخراج تراخيص المباني .

والأمـل معقـود على أن تتصـدى الـدراسـات الميدانية بالبحث والتحليل للمشاكل والمعضلات الحضـريـة ، التي أفـرزهـا النمـو الحضري المتسارع بمدينة الخرطوم الكبرى . إن مثل هذه الدراسات ستسـاعـد في وضـع الاسـتراتيجيـات الـلاّزمـة لحل المشكـلات الحضـريـة . وعند وضع الأطر العامة لاسـتراتيجيـات التغلب على المشـاكل الحضرية بالسودان لا بد من الاهتمام بالخطط التنموية المتكاملة والشـاملة لجميـع أوجـه النشـاطـات الاقتصـاديـة والاجتماعية على مستوى القطر والأقاليم والمناطق .

ويـراعى في هذه الخطـط اسبقيـات وأولـويـات توزيع المشروعات الصناعية المرتبطة بالمنتجات الزراعية والحيوانية بين العواصم والأقاليم والمديريات ، التي تتوفر فيها مقومات تلك الصناعات ، وذلك تحقيقا للتوازن في توزيع وتركيب السكان .

الهـوامش

١) انظر التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية لعام ١٩٧٩ ، نيويورك .

٢) يعتمـد تقسيم التعـدادات السكـانيـة النظـريـة والفعليـة على أسـاس مفهوم مكان الإقامة الدائمة للأفراد . فالتعداد النظـري عبـارة عن حصـر الأشخاص حسب مكان إقامتهم الدائمة ، وهذا يعني أن أفراد الأسرة الغائبين أو المهاجرين ساعة التعداد يدخلون في العد مع الأفراد المقيمين ساعة العد ، رغم أن تعداد ١٩٥٥/١٩٥٦ قد أجري على أساس العد النظري ، إذ أن بيانات سكان المدن قد تم تبويبها وجدولتها على أساس التعداد الفعلي . ويقدم التعداد النظري صورة صحيحة عن واقع التوزيع السكاني من الناحية الجغرافية ، مما يساعد في عمليات التخطيط الإقليمي والمحلي .

٣) يقصـد بالتعـداد الفعـلي حصـر الأشخـاص في المكان الذي يتواجدون فيه وقت التعداد بغض النظر عن مكان إقامتهم المعتـادة . فالأفـراد الـوافـدون لمكـان التعداد منذ وقت قريب أو بعيد يدخلون ضمن التعداد الفعلي للسكان ، ويمتاز التعداد الفعلي على النظري بسهولته وبساطته فيما يتعلق بعملية العد .

٤) أنظر : Department of Statistics, Government of Sudan, 1979, **Sudan Fertility Survey, Principal Report** Vol. I., Khartoum.

٥) **معـدل الخصـوبـة الكـلي** : هذا المعـدل عبـارة عن متـوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن ينجبوا لكل امرأة خلال فترة حياتها ، إذ كانت ستسير خلال فترة إنجابها (الفئة العمرية ١٥ ـ ٤٩) طبقا لمعدلات الخصوبة حسب الفئات العمرية في سنة معينة .

المـراجع العربيـة

أبوسليم ، محمد إبراهيم — **تاريخ الخرطوم** ، بيروت : دار الجيل ، ١٩٧٩ .

أبوعيانة ، فتحي — « المدن المهيمنة في الوطن العربي » ، بغداد : **النشرة السكانية** ، العدد ١٩ ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، ١٩٨٠ .

الأمـم المتحـدة — **التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية** ، نيويورك : ١٩٧٩ .

طبّارة ، الريـاض — «السكان والموارد البشرية والتنمية في العالم العربي ، بغداد : **النشرة السكانية** ، العدد ٢٠ ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، ١٩٨١ .

العوضي ، جلال الدين محمد — **بعض قضايا السكان والتنمية في السودان والعالم الثالث** ، الخرطوم : مركز الدراسات والبحوث الإنمائية ، جامعة الخرطوم ، ١٩٨٠ .

القطب ، إسحق يعقوب — «نحو استراتيجية للتحضر في الوطن العربي» بغداد : **النشرة السكانية** ، العدد ٢٤ ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، ١٩٨٤ .

كـلارك ، جـون — **المدن المهيمنة في العالم وفي الشرق الأوسط ، الإطار السكاني : جمع البيانات ، التحليل الديمغرافي ، السكان والتنمية** . بيروت : اللجنة الإقتصادية لغرب آسيا ، ١٩٧٨ .

المراجع الأجنبية

Al - Arifi, Salah "The Nature and Rate of Urbanization in the Sudan", **Development Studies and Research Center,** University of Khartoum, Khartoum.

Department of Statistics, Government of Sudan, 1979. **SudanFertility Survey, Principal Report** Vol, I. Khartoum.